Journal of Engineering Sciences, Assiut University, Vol. 35, No. 4, pp. 1023-1039, July 2007

THE SUSTAINABLE DEVELOPMENT IN THE ARAB WORLD ON LOCAL REGIONAL LEVELS – A COMPARATIVE ANALYSIS OF THE REALITY AND THE SCOPE OF ARAB TOWNS

Saif Abdullah Ahmed AL-kubati
Prof. of Urban Design Arch. Department Faculty of Engineering, Sana'a University Yemen Republic P.O.Box 14288 Sana'a
Alkobati_saif@yahoo.com

(Received April 14, 2007 Accepted June 4, 2007)

Towns play a major role in the development field; because they are productive places in general as they suitably contribute in the national economical growth. Yet the process of the urban development in itself generally causes a distinct deterioration of the surrounding environmental conditions. As towns are considered places for the population growth as well as for trading and industrial activities, they intensity the consumption of energy, the deterioration of resources and the production of waste-products to an extent, which surpasses the endurance of the systems created by the human being and nature together, as well as it confuses the administrative abilities of administrating these systems. The acute state of this situation deteriorates with the rapid growth of the population in towns. These harmful effects or the environmental loses resulting; threaten the continuity of the production of these towns, the health of their population and their kind living. The Arab towns are facing real challenges implemented by increasing urban growth and its effects on changing the social dynamics, that change will create new possibilities for social progress, but it will also increase the greater difficulties all towns face in supplying sufficient infrastructures. The skeleton structure for any town is affected by several factors, political, social, economical, modern technology and the climatic factor, which is very difficult to study its effects by itself, as it is one of the comparatively stable factors all through the passing years and eras compared with the other changing factors, therefore to organizing the skeleton of any town we have to bear in mind modern issues, like the population density, The crowdedness problem, the air movement, transport, other necessities of health, as well the climatic factors.

Several of the Arab towns administrations tried to face the new situations through development and modernization, yet the rate of increased construction growth surpassed all the expectations of these plans, which hindered the possibility of planning the suitable future directions of developing the public utilities, civil services, directing the population's activities, the investment movement, which would suit the situations the conditions and the growth constituents in these towns to realize the maximum benefit of its potentials and growth abilities. To overcome such defect most the Arab towns used to adopt plans more flexible, but they

generally do not have a comprehensive look or integrating one between these towns and their surroundings, which generally consists of secondary towns or regions connected to these towns, which weakens the role of these towns in achieving the balance and looked for integrating growth on local and regional levels. For a sustainable development it must be balanced in a better way between the rural and urban areas, between little towns, middle and big ones adopting a method of development, whose axis is the human being, The ability of the towns to survive depends on their answering the people's needs through more effective investments in the fields of health, education ...etc. This needs the active share of the societies in the urban development, stressing role of women as full partners in the sustainable development.

KEYWORDS: *Sustainable development, Environmental considerations*

التنمية المستدامة في الوطن العربي على المستوى المحلي والإقليمي : مقارنة تحليلية عن واقع وأفاق المدن العربية

د. سيف عبدا لله أحمد القباطي - أستاذ التصميم الحضري , القسم المعماري
كلية الهندسة ، جامعة صنعاء
الجمهورية اليمنية – ص.ب (14288) – صنعاء
Alkobati_saif@yahoo.com

الملخص:
تلعب المدن دورا رئيسيا في عملية التنمية، فهي أماكن منتجة بصفة عامة تقدم مساهمة تناسبية في النمو الاقتصادي القومي ، غير أن عملية النمو الحضري ذاتها غالبا متسبب تدهورا في الظروف البيئة المحيطة ، وباعتبار المدن مكانا للنمو السكاني والنشاط التجاري والصناعي ، فأنها تكثف استهلاك الطاقة واستغلال الموارد وتوليد النفايات إلى حد يفوق تحمل الأنظمة التي يصنعها الإنسان والطبيعة على السواء وتربك القدرات الخاصة بإدارة هذه الأنظمة ، وتتفاقم حدة هذا الوضع مع الازدياد السريع في عدد سكان المدن ، وتهدد الأضرار أو الخسائر البيئية الناتجة عن ذلك استمرار إنتاجية المدن وصحة سكانها ونوعية حياتهم .

وتواجه المدن العربية تحديات رئيسية تتمثل في النمو الحضري المتزايد وأثاره المترتبة نحو تغير الديناميات الاجتماعية ، وهذا التحول سيخلق إمكانيات جديدة للتقدم الاجتماعي ، ولكنه سيزيد أيضا من الصعوبات الكبيرة التي تواجهها المدن فيما يتعلق بتوفير البنية الأساسية الكافية ، و إن التنظيم الهيكلي لأي مدينة يتأثر بعدة عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية بالإضافة إلى التقنيات التكنولوجية والحضارية ، وكذلك إلى العوامل المناخية التي يصبح من الصعب دراسة تأثيرها منعزلة لكونها أحد العوامل الثابتة نسبيا على مر العصور مقارنة بالعوامل المتغيرة الأخرى ، وعليه فأن تنظيم هيكل أي مدينة يجب الأخذ بالاعتبار المحددات المعاصرة كالكثافة السكانية ومشاكل الازدحام وحركة الهواء والمواصلات والمتطلبات الصحية الأخرى إضافة إلى العوامل المناخية .

وقد حاولت العديد من إدارات المدن العربية مواجهة الأوضاع المستجدة من خلال خطط تطويرية وتنموية ، إلا أن معدلات النمو العمراني المتزايد فاق كثيرا من توقعات تلك الخطط ، مما أعاق إمكانية وضع التوجهات المستقبلية الملائمة لتطوير المرافق والخدمات العامة وتوجيه الأنشطة السكانية وحركة الاستثمار بما يتلاءم مع أوضاع وظروف ومقومات النمو في تلك المدن وتحقيق الاستفادة القصوى من إمكاناتها وقدرتها التنموية ، ولتلافي مثل هذا الخلل دأبت العديد من المدن العربية على إعداد خطط أكثر مرونة شأبها غياب النظرة الشمولية والتكاملية بين تلك المدن ومحيطها ، الذي يتألف في العادة من مدن ثانوية أو أقاليم ترتبط بها تلك المدن ، وضعف دور تلك المدن في تحقيق التوازن والتكامل التنموي المنشود على المستوى المحلي والإقليمي .

ولكي تكون التنمية مستديمة فإنها ينبغي أن تكون متوازنة بشكل أفضل ما بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية ، وفيما بين المدن الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ، تمشيا مع نهج للتنمية محوره الإنسان ، وأن قدرة المدن علي البقاء سوف يتوقف قدرتها على تلبية احتياجات الناس عن طريق استثمارات أكثر فعالية في مجالات الصحة والتعليم .....الخ ، وهذا يدعو إلى المشاركة المجتمعية في التنمية الحضرية ، ويؤكد على دور المرأة أن تكون شريكة كاملة في التنمية المستدامة .

كلمات مفتاحيه : التنمية المستدامة , الاعتبارات البيئية .

1- المقدمة:

منذ قديم الزمان والإنسان في محاولات مستمرة للتفاعل الأمثل مع البيئة المحيطة به بقصد توفير الحيز المكاني الصالح لممارسة جميع أنشطة الحياة المختلفة ، وهذا التفاعل كان ولا يزال يخضع لعوامل كثيرة مناخية وطبوغرافية وثقافية واقتصادية واجتماعية ، ونستخلص أن معظم المنجزات الحضارية الإنسانية التي تتمثل بالمدينة ككل تهددها مجموعة من التلوث والإفساد والتدمير التي توصل إلى تهديد سلامة البيئة الحضرية وصحتها واستقرارها ، ويعتبر مفهوم الاستدامة مدخلا معاصرا ذو مدلولات متعددة تتعلق بالبحث في ماهية العلاقة بين البيئة والتنمية الحضرية ، وتأثير استراتيجيات المحافظة علي هذه البيئة من جهة ، والحرص علي استمرارية خطط التنمية الاقتصادية من جهة أخرى ، وذلك ضمن خطة متوازنة وكلية، لقد خطت الدول المتقدمة تكنولوجيا خطوات واسعة في مجال فهم هذه العلاقة ووضع الاستراتيجيات والحلول المناسبة لتطوير هذه المفاهيم ، والاستفادة منها، فيما تعاني دول العالم الثالث عموما من ضعف في التعامل مع مفهوم البيئة بجوانبها المتعددة ، ناهيك عن توظيف ذلك في الاستفادة في الخطط والاستراتيجيات وتطويرها من خلال مشاريع التنمية الحضرية ومقترحات التطوير وإعادة التطوير، أن العديد من مدننا العربية، يفتقر إلى تخطيط شامل لجميع القطاعات والشبكات ، وصولا إلى وضع مخطط تفصيلي لجميع الاستخدامات والأنشطة، إضافة إلى ضرورة سن القوانين على مستوى الأطر التشريعية والقانونية والإدارية، إننا في حاجة إلى مراجعة حقيقية تشمل، جوهر قضايا التنمية، تستند إلى العلم والمعرفة كأساس لمستقبل عربي يبنى بالكد والتعب، واتخاذ القرارات الصحيحة على أساس المسلمات العلمية، وصولا إلى تنمية واقعية و مستدامة .

1-1 هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلى تحليل ودراسة وسائل ومعايير التنمية المستدامة، وربطها فيما يخص بحاضر ومدن الوطن العربي على المستوى المحلي والإقليمي،وتوظيف مفهوم الاستدامة بطريقة عملية وتطبيقية في مشاريع التنمية .

1-2 منهجية البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة أعتمد البحث على منهجين لازمين - تحليلي واستدلالي لدراسة الحالة, والذي بدونهما لا يمكن اعتبار العمل صحيحا، فالخط الأول هو التعمق في تحليل الدراسات السابقة الخاصة

بمفاهيم واتجاهات التنمية الشاملة والتصورات الكاملة في التشكيلات الحضرية على المستوى المحلي والإقليمي، أما الخط الثاني فهو الترجمة لهذه المعلومات والنتائج الدراسية إلى وسائل ومعايير حقيقية تعكس المعطيات البيئية بكامل عناصرها ، سواء أكانت طبيعية أو نتاج إنساني، وبالتالي تحقق هذه المعايير التوازن بين متطلبات البيئة والتنمية المستدامة، ويتجه البحث في هذا المستوى إلى مناقشة بعض تجارب المدن العربية في مجال التنمية الشاملة ، هدفا في قراءة السمات العامة واستخلاص مضامينها وفقا للأسس والمضامين التالية:

- فهم العلاقة المتبادلة بين الإنسان وبيئته الحضرية
- خلق وعي عام في تخطيط البيئة المتوازن
- تأطير أطروحة العولمة بما يتعلق بالتنمية المستدامة وبما يلاءم البعد العربي والمحلي ويحقق تواصل الماضي بالحاضر والمستقبل
- الوصول لاستراتيجيات متعددة الجوانب والاهتمامات والمقاييس لشكل العلاقة بين التنمية وخصوصية المحيط.

2- جدلية العلاقة بين الإنسان وبيئته الحضرية:

لإلقاء الضوء على مفهوم العلاقة المتبادلة بين الإنسان وبيئته الحضرية ، وما يحدث فيها من تغييرات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية ، لابد أولا من التطرق إلى المفاهيم والأدبيات والدراسات التي تناولت التنمية الحضرية ومفهوم المدينة بإبعادها واتجاهاتها المختلفة.

2-1 مفهوم المدينة

وضع المفكر الحضري كيفن لننخ Kevin Lynch تصورا معياريا لشكل المدينة ونظرته إلي العلاقة بين القيم الإنسانية والإشكال الفيزياوية، من خلال جدلية العلاقة بين الشكل والمضمون Physical Forms Human Values كتركيب متجانس لمدينة فاضلة ، ومن نقطة عالية الدقة يستخلص خلالها نظرته المتفحصة إلى ماضي المدن واحتمالاتها المستقبلية ، وبعد جهود وتحليلات نظرية وميدانية لعقود عدة من السنين، ووصفها في خمسة مؤلفات رصينة (1) عرض فيها بوضوح عن كيفية تثمين الأشياء الجيدة في المدينة وجودتها، وتحدث عن النقاط الأساسية والثابتة لحجم المدينة ونموها والحفاظ على الأشياء الجميلة فيها، وكيف يكون شكل المدينة الفاضلة لنا، وقد أوجد علاقات أساسية في طريقة معرفة وتقييم المدينة والتمييز بين المفضل وغير المفضل في قيمة الأشياء التي هي أكثر إثارة في أجزاء المدينة وأحسن الطرق في الحصول على أماكن جيدة لمعيشة الناس .

2-2 النمو الحضري والتحضر

عندما تكون معدلات الزيادة في سكان المدينة مساوية أو أقل من معدلات الزيادة في الإقليم الذي تشكل المدينة جزءا منه تظهر حالة تعرف "بالنمو الحضري"...وعندما تفوق معدلات مدينة معدل تزايد سكان المدينة معدل التزايد السكاني للإقليم الذي تقع فيه المدينة تظهر حالة يطلق عليه "التحضر" ويمكن القول بأن عملية التحضر وذلك لتسارع نمو المدن واتساعها وما نجم عنها من مشكلات ديموغرافية واقتصادية واجتماعية وأزمات حضرية ، وقد أخذت دراسات عملية التحضر اتجاهات متعددة وذلك لتعدد المناهج التي تناولت هذا الموضوع (2) .

وتشير دراسات التنمية الاقتصادية إلى إن الحضرنة هي نتيجة لسلسلة من دورات النمو الاقتصادي التي تعتمد على توجه قوى نحو الخارج، وعلى التركيز على كل من تنمية الموارد البشرية والبنية الأساسية للمدينة، ولقد أصبحت مناطق المدن الكبرى ، مواقع للتنمية الاقتصادية،وذلك تكون المناطق الحضرية مستهلكة ومنتجة، وكركيزة للتنمية الإقليمية ، فان نطاقات المدن الحضرية الكبرى تنظم كافة الأنشطة الإنمائية المستقبلية . وقد تخطى النمو السريع لهذه المراكز الحضرية قدرة البنية

الأساسية الجوهرية ، وترتب عليه النقص في مواجهة المتطلبات المتزايدة للخدمات العامة مما أدى إلى التسبب في تكاليف جسيمة للاقتصاد الكلي والتنظيم الاجتماعي . ويتطلب نمو المدن الكبرى غير العادي ، استثمارا ضخما ومستمرا لتطوير البنية الأساسية، يساعد على كفاءة النمو ويتحمل الاستثمارات المزدوجة في البنية الأساسية وفي تنمية الموارد البشرية .

3-2 التخطيط والبيئة المتوازنة

إن التخطيط للتنمية البيئية والإدارة السليمة، عوامل هامة لضمان تنمية حضرية مستدامة, يكون المواطنين طرفا في التخطيط لضمان استدام التنمية الحضرية منن خلال مناهج تخطيط جديدة والاستخدام المنطقي للأرض والتصميم لمناطق أكثر ملائمة للعيش، و يكون للمرأة دورا رياديا فيه .أننا في حاجة إلى تحليل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبناء التخطيط الحضري لمدننا وتحليل خلفياتنا التراثية ومدى ملائمتها لواقعنا المعاصر ومحاولة التوفيق مع خصوصية المحيط ، أننا أمام ضرورة صناعة آلية التفكير، وذلك بأن تكون الفكرة عبارة عن توجه عام يحترم العوامل الطبيعية ويدمج الاعتبارات البيئية في تنمية المدينة العربية كنحو البيئة المستديمة .

4-2 التنمية المستدامة والإدارة المتكاملة:.

وتشمل الإدارة المتكاملة، النشاطات الاجتماعية والإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل، وزيادة الدخل من أجل مستوى معقول من الغذاء والمأوى والتعليم والصحة، ومن المتعارف عليه ، إن التنمية التي تدمر المصادر الطبيعية التي يعتمد عليها لا تعتبر تنمية، والتنمية المستدامة هي الخطط الإستراتيجية والسياسية الطويلة الأمد التي تتطلب مفهوما واضحا للتنمية المستدامة،يتجسد في المضامين التالية:(3)

- إن لا تكون رفاهية الحاضر على حساب المستقبل وألا يكون تحقيق أحسن ما يمكن من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية في الحاضر ذا تأثير على الأجيال القادمة مع الأخذ بعين الاعتبار أن الموجودات البيئية الطبيعية ثابتة.
- التنسيق والمواءمة مابين استغلال المصادر وتوجيه الاستثمار والتقدم العلمي والتغيير الهيكلي للإدارات لتطوير الإمكانيات المتوافرة في الحاضر من أجل الحاضر والمستقبل.
- المحافظة على مستوى معين من الدخل بواسطة الحفاظ على مصادر هذا الدخل، وعلى المخزون غير المستعمل في الإنتاج، وعلى رأس المال الوطني، وذلك بالمحافظة على الإنتاجية على مستوى المزرعة والمصنع، وعلى المستوى الوطني ككل في وجه الضائقات والمعوقات الاقتصادية.
- التنمية المستدامة للمناطق الزراعة والغابات والثروات السمكية ، هي إدارة المصادر الطبيعية ، والمحافظة عليها وتوجيه التغير التكنولوجي والمؤسسي للإدارات بشكل يكفي للحصول على متطلبات الحاجات الإنسانية ، وتوفير ما يلزم منها باستمرار لأجيال الحاضر والمستقبل .

3- دور المدن في التنمية

صار للمدن دور جديد، فهي مكان إنتاج الثروة ولقد نمت المدن بصورة مطردة في كل أقاليم العالم النامي، لقد فاق عدد سكان المدن عدد سكان المناطق الريفية في كل أقاليم العالم المختلفة،وصارت الأهمية الاقتصادية للمدن ترتبط بالأهمية السياسية لهذه المدن، وأصبح نجاح النظام الإداري للمدن يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق التقدم علي المستوى الاقتصادي والاجتماعي والايكولوجي، وبالتالي فأن ضعف وفشل النظام الإداري يعني تدني مستوى النمو الاقتصادي وتفشي الفقر وتفاقم مشاكل البيئة.

1-3 تحولات المدينة العربية: الواقع والأفاق

منذ القدم والأرض العربية موطن الإنسان وقد جعل منها نقطة إشعاع حضاري تنطلق منها الجماعات البشرية إلى غيرها من المناطق حاملة معها الأساليب الفنية المختلفة ، التي كانت عاملا أساسيا في نهضة هذه الحضارات ،وما زالت هذه الآثار حتى يومنا هذا شاهدا على عراقة هذه المناطق، ومساهمتها التاريخية الهامة في صناعة المنطقة قديما وحديثا، ومع غياب شمس آخر وانقضى قرن وحل قرن جديد، يقف الإنسان العربي حائرا وهو يرى عالما يكاد من تسارعه يطير بينما لا نزال نتجاوز مرحلة الفرجة في الكثير من مناحي حياتنا، على ما نراه من منجزات الشعوب المتقدمة وإبداعاتها ، هذا العالم السريع الإيقاع الذي تزداد فيه الفجوة بين الأغنياء من أمم الأرض وفقرائها، قد أوجد نوع من المفارقة " الشمال الغني والجنوب الفقير" يتجه الجنوب نحو تزايد كبير في عدد القاطنين للمدن مما أدى إلى اتساع رقعة العمران في الدول النامية وفي الدول العربية بخاصة ، وقد أخذ هذا الاتساع الكبير الذي سبق النمو الاقتصادي وتطور الإدارات المحلية للمدن على حين غرة ، وأصبح من الصعب عليها تأمين الخدمات الحياتية المختلفة ، وكان من نتائج هذا الزحف العمراني الكبير التعدي على التراث المعماري القديم ، وإهمال التخطيط السليم واختفاء المناطق الخضراء، وتزايد مشكلات تلوث الهواء والمياه، والضوضاء والتربة ، بالإضافة إلى التلوث البصري ، كما تعرضت المدينة العربية والمناطق الحضرية المختلفة إلى عمليات هدم كبير للإحياء الشعبية بما فيها البيئة المتميزة الطابع من العمارة المحلية ، فكانت الخسائر البيئية لسياسة التنمية تفوق معدلات النمو. وأن الوضع البيئي مازال في تدهور ، حيث يعيش تلتا سكان الوطن العربي في مدن ملوثة الهواء ، ولا يحصل ربعهم تقريبا على مياه شرب نظيفة (عدد سكان الوطن العربي يفوق 250 مليون نسمة تقريبا) والجفاف يزحف ليبتلع أخر خمسة في المائة من الأراضي الخضراء من مساحته التي تغطي الصحراء فيها 95 بالمائة (4)

إن الأخطار المحدقة بالمدن العربية ، متنوعة يرجع أساسها إلى مواجهة " العولمة " الحياة العصرية والنمو التكنولوجي في تقنية المعلومات والانفجار الديموغرافي ، فالعالم العربي يعيش اليوم أصعب فترة من فترات تاريخه ، وهي فترة الانتقال من طور ما قبل التصنيع إلى طور التصنيع السريع وما ترتب عن هذه الظاهرة من تحولات على مستوى الهياكل الاقتصادية والنظم الاجتماعية والأوضاع الثقافية ، فتختلف أسباب تقهقر المدن باختلاف الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الخاص بكل بلد عربي وحتى داخل كل بلد وكل منطقة و مدينة. إن المدينة العربية عاصمة كبيرة أم مدينة متوسطة أو قرية تواجه جملة من الإخفاقات الزاخرة بالإحداث فأما إن تتطور لتواكب الحضارة وإما أن تزول أو تندثر ، "هناك فراغا في مجال الفكر العربي وقضاياه التنموية يحتاج بكامل الإلحاح إلى ملء سريع، لقد أثبتت التجربة العربية أن هناك قضايا ، يشكل مفترقا ما بين مسار ومسار أو ما بين اقتصاد وإهدار، وما بين مواكبة للزمن وتخلف عنه، وما بين إعداد سليم للمستقبل ، وبين تفويت للفرص."(5)

الصورة إذن لم تكن مشرقة عن واقع وحال المدن الوطن العربي ، أنها قاتمة ومليئة بالخفاقات والانتكاسات ، لقد تمزقت أوصال عالمنا العربي ،وتبددت فيه ثرواته ، وتخلفنا عن ركب الحضارة ، ومع ذلك فالأمل قائم لاستنهاضها ، فقد مرت خلال تاريخاها الطويل بفترات حرجة ، وواجهت تحديات خطيرة أكثر صعوبة منها الآن ، ولكنها ما لبثت أن نهضت واستردت إراداتها ، وان الطريق لنهوض هذه الأمة وتبوئها الموقع اللائق بها يكمن في التمسك بثوابتها وقيمها وحضارتها ، وبإطلاق الحريات واحترام حقوق الإنسان وإشاعة الديمقراطية ، وبالتعاضد والتضامن الكامل من خلال السوق العربية المشتركة تمهيدا لإقامة تنمية ، إقليمية، متكاملة ومستدامة .أن التحدي أمامنا يتمثل في خلق تنمية شاملة ومستدامة مبنية على المعرفة ، ولتحقيق ذلك نحتاج إلى الموارد والسياسات التي تعمل بتناسق واتزان موضوعي قائم على التكافؤ المتبادل ، لقد أن الأوان لأن نضع حدا لهذا التمزق من المحيط إلى الخليج الذي يتزاحم فيه فقراء العرب وأغنياؤهم على انتهاك موارد الطبيعة لتلبية حاجات اليوم بلا اعتبار لمتطلبات الغد.

2-3 مجريات المدن العمرانية

عجزت مشروعات وبرامج التنمية في الوطن العربي عن تحقيق أهدافها وخططها المرسومة للحد من ظاهرة تضخم المدن، وأصبحت هذه المدن تنمو بدرجات كبيرة وفي فترة زمنية قصيرة وتنتقل من حجم إلى أخر في تدرج حضاري متجاوز المراحل المتوسطة، مما أحدث اختلال خطيرا في التوازن الحضري وتعقدت العلاقات الاجتماعية وتضاعفت الهوة بين مختلف فئات وطبقات المجتمع في المدينة الكبيرة الواحدة ،وأدت هذه الظاهرة إلي ضعف في كبان التنظيم الحضري العام نتيجة تحويل الموارد الطبيعية والبشرية، الأمر الذي ساعد على اتساع الفجوة الجغرافية والإقليمية والاقتصادية بين ألأجزاء المختلفة في الدولة الواحدة، وما يسفر عن هذا الاتساع من تخلخل إقليمي غير مرغوب فيه يقود النمو غير المحدود بكثير من المدن الكبيرة في الوطن العربي إلى سلبيات جمة كالكثافة السكانية والاختناق المروري والتلوث المائي والهوائي والإخطار الصحية والتدهور الاجتماعي والعجز الإداري في السيطرة والتنظيم.

وتعاني المدينة العربية العديد من المشاكل العمرانية الناجمة عن هذه الظاهرة وهناك مشاكل مشتركة لأكثر من مدينة عربية واحدة وفي أكثر من قطر عربي ، كما أنه من الممكن أن تتباين مشكلات المدن العربية نظرا لظروف كل مدينة وخصائصها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك لاختلاف في أحجام المدن وعدد السكان وفي وظائف المدن والتعدد في ظروف النشأة التاريخية والعمرانية وتبقى تهاني المدينة العربية من مشاكلها العمرانية بفعل تراكمات سوء التخطيط وخصوصا في مدن العواصم الكبرى، والتي تهدد مستقبل المدن عدم وجود سياسة واضحة للتحضر على المستوى المحلي - الإقليمي في الأقطار العربية لا يعطي صورة واضحة لوضع المدن في الإطار السليم وأن عملية إعداد التصاميم الأساسية للمدن لا تتم ضمن إطار التأثير الإقليمي الذي يحدد وضع المدن والتجمعات البشرية والدور الذي خصص لكل منها بما يضمن نمو وتطور المدن داخليا وفق مخطط واضح من ناحية وإيجاد علاقة تطور متوازنة لجميع أجزاء الإقليم وتجمعاته البشرية من ناحية أخرى .

أن التخطيط العمراني في الأقطار العربية لا يجد المناخ الطبيعي والعوامل المساعدة لتسهيل مهمته وذلك لعدم إشراك المواطنين والاتحادات والمنظمات الشعبية ووسائل الإعلام وغيرها في عمليات التخطيط والإدارة والتنظيم للتنمية الحضرية لإنجاح البرامج الموضوعية في تنفيذ التصاميم الأساسية للمدينة بالشكل الذي تنعكس ايجابيا على المواطنين في تلك المدن، علما بان التجارب أثبتت أن عدم توعية المواطنين بدورهم على تحمل المسؤولية والقيام بالواجبات الملقاة على عاتقهم في هذا المجال يكون سببا رئيسيا في إفشال المشاريع التنموية لتطوير المدينة وخصوصا ما يتعلق فيها في مجال الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة ،والتخطيط العمراني هو احد العناصر المهمة والرئيسية في حلقات مستوى التخطيط القومي الشامل – الإقليمي – المحلي، وأن تكامل التخطيط العمراني بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي يرتبط بالواقع المحلي للإنسان والمكان بكل مقوماته العمرانية والبيئية. (6)، من كل ذلك نرى أن المدن الكبيرة في الوطن العربي قد نمت وتطورت في غياب التخطيط العلمي السليم الذي يتناول التنمية الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية وهذا ما أدى إلى زيادة مشكلات المدن الكبرى وتعقيدها وظهر بأن الوظائف التقليدية لم تعد مناسبة للتعامل مع المجتمعات الحضري الكبرى بتفاعلها وحركتها المستمرة ، هذه المجتمعات التي تحتاج إلى خدمات متميزة وعنصر بشري متخصص يقوم على إدارتها بموجب تخطيط علمي سليم ينبع من واقعها وطبيعة تكوينها وظروفها ومقوماتها وأهدافها الحضرية

3-3 المشهد الحضري للمدينة المعاصرة

يتجه النظام العالمي نحو "العولمة" عصر المعلوماتية والثقافة الكونية ، تشكل فيه المدينة الكوكبية انتصارا ككيان اقتصادي، ثقافي ،اجتماعي ، سياسي ، بما تفرضه من نمط حياة ، كوريث شرعي لأنماط الاستيطان التاريخية والتي شكلت الحضارات الإنسانية حتى ألان، ويتأتى تأثير عصر المعلومات على المدن كبعد استراتيجي للتنمية الحضرية ويعد مدخلا على نفس درجة الأهمية مثل الموارد البشرية

والطبيعية والمالية، في تنمية الاقتصاديات الحديثة، ويرتكز في المقام الأول على الإدراك العميق بما للمعلوماتية من أهمية بالغة لتحسس مقومات النظم الحضرية القائمة بتشابكاتها البنيوية الكثيرة والمعقدة ، وكقاعدة بيانات تدعم متخذي القرار في الاختيار الواعي من خلال المؤشرات الحضرية كآلية لمراقبة الأداء الوظيفي للمدينة وفق هذا الأداء حدد صياغة المشهد الحضري لمدينة ناهضة ومستدامة. وأن صياغة تنظيم المشهد الحضري العالمي الجديد، مبنية على محددات التفاعل الحضاري الذي يقود البشرية في الاتجاهات المختلفة نحو المعالم والتصورات الواعدة بغد أفضل، تتبلور معالمه من خلال:

- المؤتمرات الكوكبية والاتفاقيات الدولية الملزمة للدول وشعوب العالم ، هي الإرهاصات الأولى لميلاد حقبة جديدة في تاريخ الحضارة الإنسانية ، تعبر فيها البشرية مرحلة التشرذم في دول وكيانات قومية "نهاية التاريخ" – فوكوياما- إلى مرحلة التكتلات الاقتصادية فوق الإقليمية العملاقة والشركات متعددة الجنسيات.(7)
- وفي إطار هذا المشهد العالمي الجديد تنمو المدينة الحضرية كمنظومة كوكبية متكاملة، تتكون من مدن إقليمية عملاقة كقواعد للإنتاج، والاستهلاك والثقافة، توظف أقاليمها (الدول) لدعم نموها وتحدد علاقاتها مع بقية عناصر المنظومة .
- أليات وثقافة السوق وقواعد تقسيم العمل الدولي الجديد، تعزز هذه المدن العملاقة أنماط حياة تتقارب وتتشابه فيما بينها لتشكل محصنا لنمو الإنسان العالمي الجديد، متحرر من قيود الجنسية والعرق والمكان والهوية المحلية التقليدية، وتعتمد هذه المنظومة على نظام عالمي كف لتبادل البيانات والمعلومات والاتصال الذي يصبح بمثابة العقل الكلي الداعم لإرادة هذه المنظومة
- الاتجاه المسارع نحو التحضر كنمط حياة ومنظومة عالمية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، إدارية، سياسية للمجتمعات البشرية، وتداعي القرية – كنمط حياة في معظم بلاد العالم باعتبار أن هذا النمط يتخلف زمنيا وحياتيا من معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية.
- الثورة في نظم جمع وتخزين وتداول وتحليل البيانات ، والذي فجرها التقدم العلمي المذهل في تطور الحاسبات بالتوافق مع التقدم المذهل لتكنولوجية الاتصالات والانفتاح على الآخرين ، وتذويب الفوارق الثقافية المحلية لحساب ميلاد وثقافة عالمية ، تعيد صياغة العقل الإنساني والمخيلة الإبداعية نحو ميلاد الإنسان العالمي الجديد ، مواطن القرية العالمية .
- تزايد الهوة بين حفنة قليلة من الأنظمة العالمية والإقليمية الغنية، وأكثرية من شعوب متخلفة وفقيرة متدهورة منهوبة ومثقلة بالديون، غير قادرة حتى ألان على التنمية الحقيقية.

4-3 أعادة تشكيل المدينة العربية

على خلفية المشهد العالمي الجديد يكون بالضرورة إعادة تشكيل مفهوم المدينة العربية ضمن المنظومة العالمية للمدن، والتساؤل المطروح عن موقع المدينة العربية الحالية من هذه المنظومة العالمية، وما هي توقعاتنا حول مستقبل التحضر في منطقتنا العربية (8)

إن إعادة تشكيل واقع المدينة العربية المعاصرة يتطلب منهجا شاملا تتحدد فيه الأهداف والغايات وفق آليات وقواعد الديمقراطية ، وحقوق الإنسان العربي في العيش والتحضر ، الذي يتمحور فيه المحضن الذي سوف يولد فيه وينمو كانسان جديد، إن إدارة الانتماء إلى منهج واحد يفرض علينا تاريخنا المشاركة بفاعلية في الارتقاء بقيمة الإنسان العربي في كل مكان ، وإعادة صياغة عقله ومهاراته ،ليكون من جديد مستوعبا الحضارة الجديدة ومبدعا لها ، وليكن ذلك هو بداية حقيقية لإرادة التغيير المرجوة لتوفير الاحتياجات القاعدية الأساسية للإنسان العربي ،من مسكن أنساني ومأكل وعمل أمن وسلام .

والمفارقة حول ماهية المدينة العربية كأداة لإنتاج الثروة القومية أو أنها أصبحت على النقيض خلية مستهلكة للموارد والدخل القومي، ونزيفنا للاستثمار الترفي (منتجعات مدن الخليج العربي)، بعد أن فقدت المدينة العربية جهاز مناعتها أمام الهجمة الحضارية الغربية .هل هناك بريق أمل أن تتفاعل مدننا العربية في إطار منظومة إنتاجية عربية وفق سوق إقليمية، تنتج للعرب ما يحتاجون من وسائل الحضارات الراقية، وتقدم لأسواق العالم منتجات ذات جودة عالية.

إن ملامح المجتمعات التي أفرزتها مدننا العربية المعاصرة، من خصائص المواطن ابن المدينة العربية من حيث نسيج عاداته وأعرافه وقيمه وأخلاقه، كيف يمكن إن نفسر العنف القومي والعرقي وانحراف الشباب وتفشي الفساد واغتراب الإنسان !. .هل حررت مدننا العربية المواطن من العوز والفقر !.. وهل لبت مؤسساته الاحتياجات الأساسية من السكن والعيش والاستقرار!.. ما هو موقفنا من التراث الجاثم على النسيج الحضري، الذي ورثناه من ثراء الحضارات التي شكلت مدننا العربية.؟. هل نتعامل معه كمتحف لماضي بائد، أو أننا نتواصل معه ودمجه عضويا في نسق الحياة اليومي للمدينة المعاصرة!... وما هو موقف العرب من علم البيانات .. وما هو موقع الأرقام في صياغة الحقيقة الحضارية العربية ؟.. وهل هناك قاعدة للبيانات الحضرية والى متى ستضل المعلومات حبيسة الصناديق المغلقة ؟.

4- إستراتيجية التنمية الشاملة بعيدة المدى

المفهوم الشامل للتنمية المستدامة هو المنطلق الصحيح لبناء نظري قوي لآليات التنمية الحضرية .. ومن المعلوم إن التصميم المستدام يتطلب معرفة شاملة بالمكان. أن تحقيق الغاية المحورية لإستراتيجية التنمية المتكاملة للمدينة العربية ، إنما يتم في إطار المفهوم الشامل للتنمية المستدامة ، باعتبار أن الاستدامة البيئية هي مفتاح التنمية الاقتصادية ، وإن التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة لا يحدث تلقائيا ، بل هو النتيجة المنبثقة عن تطور ثقافي وسياسي من أرقى المستويات .ويزداد عدم التوازن في مناطق التنمية الحضرية العربية، بين المتطلبات البيئية – (موارد محدودة وثابتة)– ومتطلبات التنمية الشاملة –(استهلال متزايد لها) – الناجم عن تنامي عدد السكان، والتوسع الحضري في استخدام الأراضي، وبالتالي الدخول في دائرة المشاكل المعقدة. ويعد التوازن والتحكم في النمو الحضري أساسا في التنمية الحضرية الصحيحة، على المستوى المحلي والإقليمي ويستلزم العمل في هذا المجال ما يلي:

- دراسة الجدوى الاقتصادية والوظيفية لمشاريع التنمية والقيام بها من خلال المشاركة الجماعية ودور المرأة الفاعل فيها.
- البحث الميداني والبيئي وعمل الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بغرض التعرف على حالات الوضع الراهن، ثم التعرف على التوقعات المستقبلية واستنباط معايير التنمية.
- إعداد برامج المتطلبات النوعية وبرامج المساحات الكمية عن طريق الاستفادة من تجارب الآخرين والاعتماد ما يتناسب مع البيئة المحلية.
- إصدار النشرات الخاصة بالمعايير والتي تأتي نتيجة المشاركة الجماعية على مستوى الإدارة المحلية، وكذلك الاستفادة من الأبحاث العلمية التي تمت في مجالات التنمية المحلية والعمل على أخذ التوصيات ومحاولة تطبيقها.
- التجانس والتكامل بين مشاريع التنمية الحضرية وتكوين هيئة علمية مشتركة تكون مهمتها المراجعة لتعطي تلك المشاريع، المدينة والقرية الطابع الموحد والتنسيق بين المشروعات بالشكل المدروس اقتصاديا وعمرانيا للوصول إلى التكامل والتجانس في المظهر الطبيعي والتوزيع العادل لمستوى الخدمات.
- العمل على تأكيد احترام العادات والتقاليد وأسلوب الحياة وأنماط العمل والعوامل البيئية مع مراعاة الثابت والمتغير منها طبقا لما تتطلبه معدلات النمو والتطور والتقنية والارتباط بدمج التراث الحضاري في الحياة المعاصرة.
- إعادة النظر في التنظيم الهيكلي فيما يخص التشكيلات الحضرية في استعمالات الأرض ونسب الفراغات والأماكن المخصصة للخدمات العامة بما يحقق التكامل الحضري .
- العمل على تحقيق التكامل الفني والاقتصادي في العالم العربي ليكون ركيزة الاكتفاء الذاتي والتطور المنشود لعالم عربي واحد.

5- نماذج من خطط التطوير والتنمية الحضرية لبعض المدن العربية:

ظهرت بعض الدراسات العربية الطموحة التي تحاول تجميع شتات مفاهيم ونظريات التنمية، بالإضافة للجوانب التطبيقية ، تقدم صورة "بانورامية"شاملة لدراسات التنمية، نستخلص بعضا من أهم النماذج التطبيقية التالية:

- **نموذج مدن الواجهة المائية في الخليج العربي**

تتجه معظم خطط الإنماء ألمديني في مدن الخليج العربي نحو الاستخدام ألأوسع للواجهات المائية، المرافق الحضرية العامة الجديدة للاستجمام والنشاط التجاري والترفيه على شواطئي الخليج نفسها ، وعلى إنماء تجاري أكبر للواجهات المائية، لأن مركز ثقل سكان السوق يتحول تجاه حافة الماء وبعيدا عن المراكز التجارية المزدحمة الواقعة داخل المدينة في الوقت الحاضر . (9)، وتماما كما أفرغ الانجذاب نحو الضواحي في حواضر المدن الداخلية إلى حد كبير ، كذلك تغدو الواجهات المائية للمنطقة الساحلية من خلال التغييرات المذهلة في وسائل النقل والمواصلات والاقتصاد والتكنولوجيا المعاصرة ، عوامل الجذب السائدة ، ذلك هو الحال من ميناء دبي – الدوحة – المنامة – جدة إلى أرصفة مدينة الكويت. وعموما هناك انتقال كبير في الديموغرافيا الاجتماعية-الاقتصادية إلى الواجهة المائية مع تغييرها لوظيفتها ، حيث إن أراضي الواجهات المائية المتوافرة أكثر ندرة وأعلى سعرا وعلاوة على ذلك تم استصلاح الأراضي بحيث تمتد كتلة الأرض إلى داخل مناطق المياه أو بكسح كتلة الأرض ومد المياه نحو الداخل أو بالجمع بين الطريقتين ، وهذه الظاهرة هي النمط السائد في منطقة الخليج العربي ،فالصورة التاريخية الأصيلة القديمة للخط الساحلي وأساليب الحياة المهنية تتعرض الآن لتحديات وعمليات تغيير لعناصرها ، والمطلوب تجديد القيم والرؤى المشتركة والدمج بحساسية علية بين كل الأجزاء المختلفة للصورة في عمليات الإنماء الجديدة للواجهات المائية.

الواجهة المائية

مد كتلة الأرض إلي داخل المياه

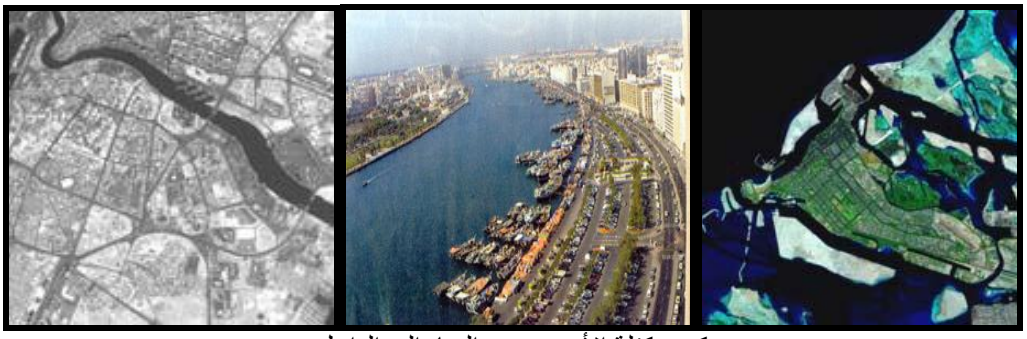

كسح كتلة الأرض ومد المياه إلى الداخل

شكل(1) مدن الخليج العربي

- **تجربة التطوير الانفرادي**

تعد التجربة السائدة في مدن الجزيرة العربية هي مجال تطوير الأحياء السكنية والمقتبسة من تطوير الأحياء السكنية في المدن الأمريكية (10) والذي يمثل الغالبية العظمى من التطوير في مدينة الرياض ، ومن أسباب ظهور التطوير الانفرادي في واقع هذه المدن هو عدم قدرة الجهات التخطيطية في المدينة على نقل الخبرات الأخرى في العالم وتحويل فكرة التطوير العمراني المتكامل للحي السكني إلى واقع ، وأن الكثير من المشاريع الإنمائية تأتي غير متكاملة حيث يشكل التباعد بين زمن تخطيط الأراضي وزمن بنائها مشكلة كبيرة ، فالمجتمعات في حالة تغير مستمرة وما لم يكن هناك مواكبة مستمرة لهذه التغيرات لا يمكن أن يؤدي التخطيط ثماره، ولنا أن ننظر إلى حالات مشابهة كثيرة في مدننا التي امتلأت مراكزها بالبيوت السكنية الفارهة مما تسبب في الامتداد الأفقي الكبير لها دون أن تحقق الاكتفاء السكني ، مع تحديد النطاق العمراني للمدينة الذي يفترض أنه يحدد مساحة تغطية الخدمات ، أن غياب النظم العمرانية التي تكفل تطوير الأحياء السكنية بصورة تعبر عن التحولات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع يعيق التنمية الشاملة لتشكيل مدننا في المستقبل ، فكل ما يعمل هو عبارة عن تجمعات لمؤسسات العقار وغيرها .

(شكل2) تجربة تطوير الأحياء السكنية في المدن السعودية

- **المخطط العام لمدينة دمشق وعلاقة المدينة بمحيطها**

أدى استمرار مبدأ التوسع المحيطي لمدينة دمشق إلى تضخم التجمعات السكانية في ضواحي المدينة ومحيطها الإقليمي والتهام مساحات واسعة من المناطق الخضراء،والى زيادة مركزية

المركز بشكل مترافق مع ارتفاع الأسعار فيه ومع ارتفاع كلفة المرافق والبنية التحتية (11) ، وإذا نظرنا إلى المخطط على انه نتاج من نتاجي الإدارات القائمة على التخطيط والعمران فان دور المخطط اخفق في تحقيق المتطلبات العمرانية وفي مواكبة تطوراتها ومستجدياتها التنموية، لأن الأسباب والتوجهات التي تتحكم بتطور المدن تخضع إلى تغييرات مستمرة وأن سرعة اكتشاف الخلل أو القصور في مجريات التنمية الحضرية يساعد على المعالجة والتقليل من الإضرار في تدهور البيئة المحيطة،ومن الضروري الأخذ بأجراء التقويم المستمر للمخطط العام لمدينة دمشق وللمخططات العامة للتجمعات السكانية الواقعة ضمن نطاقها الإقليمي وذلك من أجل تحقيق النظرة الشمولية والمتكاملة بين المدينة ومحيطها من خلال تطوير الهياكل التنظيمية لإدارة التخطيط العمراني والإلية المتبعة لإيجاد العلاقة التبادلية اللازمة بين المخططات الإقليمية والمدنية بمستوياتها المختلفة.

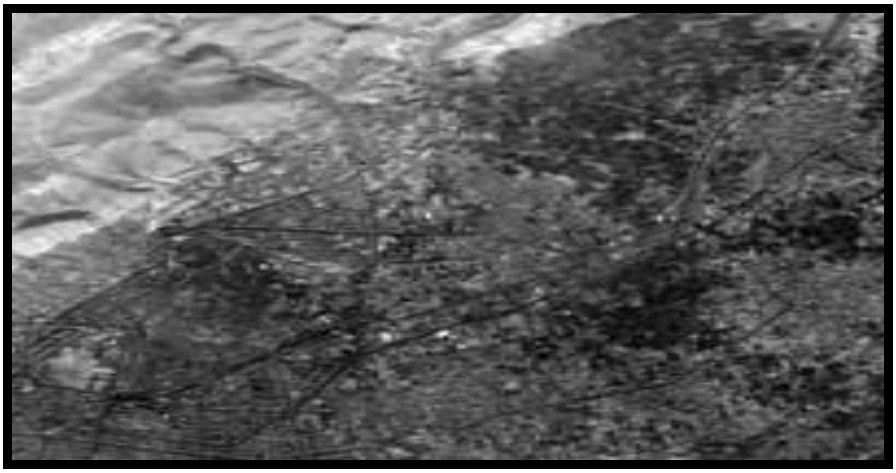

(شكل3) مدينة دمشق

- **نموذج مدن المغرب العربي**

أن جل الباحثين الذين أنكبوا خلال السنوات الأخيرة على دراسة تنمية المدن في مجتمعات المغرب العربي المعاصر يؤكدون على ظاهرة حديثة في الديناميكية الحضرية لهذه المجتمعات والتي تقدم نظرة موضوعية للمشاكل التي تواجهها المدن التاريخية والتي تركز على مورفولوجية النسيج العمراني بشكل كامل بدءا من مفهوم الحفاظ في إطار تاريخي يربط الماضي بالحاضر إلى عمليات التطوير الجديدة بمفاهيم التنمية الحديثة وطرق التخطيط الإنمائي – تهيئة المدن للأغراض التنمية السياحية وذلك من خلال تبني تصور يربط بين مختلف مكونات المدينة بناء على خصائصها التقنية المختلفة وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية المشتركة ، وأن الواقع يتمحور حول الإنسان والمجتمع . نموذج مدينة الجزائر (12)

(شكل4) مدينة الجزائر

- **النموذج العالمي: حركة العمران الجديد The New Urbanism**

حركة العمران الجديد هي رد فعل لتدهور مراكز المدن والمجتمعات العمرانية في المدن الأمريكية ، والفكرة إعادة النظر في التمدد العمراني للمدن الأمريكية ومحاولة تأسيس مدن ومناطق سكنية مثالية محدودة الحجم على أطراف المدن الكبرى حيث تتوفر فرص العمل والحياة وسهولة المشي في الأماكن العامة، ويتلخص هذا المفهوم في أفضل ما يمكن استخلاصه من التراث التاريخي بما يتناسب مع العوامل والاحتياجات المستجدة للمجتمع المعاصر، وتسعى هذه النظرة الجديدة إلى خلق بيئة أكثر إنسانية، ويعيد هذا المفهوم التخطيطي الجديد عملية ربط الوظائف المختلفة مثل (التسوق والترفيه والعمل والسكن والمناطق المفتوحة) بطريقة تجعل الوصول إلى أي من المرافق في متناول اليد خصوصا بواسطة المشي ، وتحتل الأماكن والمنشات العامة مركز هذه التجمعات السكنية الجديدة ، لتوفير مناخا اجتماعيا مريحا للسكان، كما أن وسائل النقل العام تربط التجمعات السكنية بالمدن الكبرى المحاذية في النطاق العمراني لهذه التجمعات .(13)

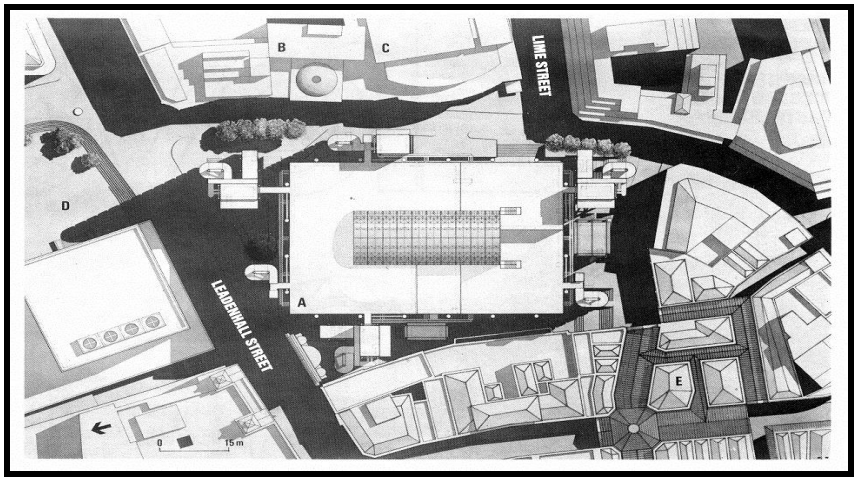

(شكل 5) حركة العمران الجديدة

- **نموذج تطوير مدن الموانى**

تعتبر المناطق الساحلية اليمنية من أكثر المناطق المبشرة بالنمو المتوازن ، ويتم حاليا تحويل المدن الإستراتيجية للموانى اليمنية (عدن - الحديدة – المكلاء – المخأ) إلى مراكز إقليمية للنمو الاقتصادي، كون الموارد الطبيعية أكثر وفرة فيها وأيضا الإمكانيات الثقافية التجارية العميقة في تلك المدن جعلها محل تركيز استراتيجي منطقي في الخطط الاقتصادية للنمو المستدام .(14)

خريطة مدن الموانى ميناء عدن التاريخي ميناء المخا التاريخي

(شكل6) مدن الموانى اليمنية

- **الرؤية المستقبلية لمدينة عدن**

تمتلك مدينة عدن خصائص متميزة ومزايا تنافسية مستمدة من موقعها الإستراتيجي وشهرتها التاريخية كثالث ميناء تاريخي عالمي ، والأهمية المستقبلية للمدينة جعلتها مدينة حديثة باقتصاد يرتكز على خدمات بحرية، جوية ،تجارية دولية وخدمات سياحية مستخدمة قدراتها التنافسية لتكون قطبا جاذبا للاستثمار المحلي والدولي .

(شكل7) خطة التنمية المستقبلية لمدينة عدن

- **إستراتيجيات التنمية المستدامة وفقا لمعايير " تحالف المدن "**

تنضم المدن التي يدعمها "تحالف المدن" تلقائيا إلى مجموعة المدن المتحالفة لتستفيد من الدعم الفني والمالي الذي توفره شركاء التحالف ، ومن المنطقة العربية انضمت مدن الإسكندرية – عمان – عدن – الحديدة – المكلا – تطوان ، إلى التحالف ولكل مدينة تجربتها الخاصة ،وتمثل إستراتيجية تنمية المدينة خطة عمل لتحقيق نمو عادل في المدينة بغية تحسين مستوى حياة المواطنين، ويتم تطويرها واستدامتها من خلال مشاركة كل الأطراف المعنية بالمدينة، وتتضمن رؤية جماعية وفقا لأولويات المدينة المعنية،وهناك مسائل مشتركة ومميزات متشابهة بين كل المدن ، إلا أن لكل مدينة سماتها الخاصة بها وعلى القياديين والمواطنين معا تحديد المستقبل الذي يريدونه لمدينتهم والأولويات التي ينبغي التركيز عليها في الإستراتيجية.(15)

6- استنتاجات وتوصيات

تواجه معظم المدن العربية ظاهرة التحضر السريع التي أدت إلى نمو وزحف المستوطنات البشرية على الحدود الإدارية للمراكز الحضرية الكبرى والصغرى فيها، وتحمل هذه الظاهرة في طياتها تغيرات اجتماعية واقتصادية على نطاق محلي وإقليمي، وفي ظل غياب خطط تنموية واستراتيجيات حضرية واضحة، تجد إدارات المدن نفسها في حلقة مفرغة لا تنتهي، فالنهوض بالمناطق الحضرية يؤدي إلى المزيد من الهجرة إليها، مما يسهم في إحداث تضخم حضري يستوجب مزيدا من الخدمات وهكذا تصبح التنمية الحضرية مصدرا للمزيد من المشكلات والأزمات. وأن السمات العامة لهذه الأزمة تتطابق بصورة واضحة في هذه البلدان وتتسع مجالات التحليل والتوجه نحو تشخيص مشاكل التنمية الحضرية مع تصاعد تأثير النمو والتغيير في المدينة العربية وقد تجسد ذلك في دراسات مختلفة تناولت مستويات التنمية الحضرية إجمالا ومستويات النظم المكونة لها والتنوع في الأسس النظرية مما ساهم في تعقيد المشاكل وقد دفع ذلك باتجاه تباينات أكثر تنوعا على مستوى التطبيق ، لعدم وضوح إطار عام تتداخل فيه الإجراءات الموضوعية مع متطلبات التنمية البيئية الحضرية ومؤشراتها ، وأن الاستفادة من خبرات وتجارب الدول المختلفة في هذا المجال تتطلب وجود إطار نظري يوضح صيغ هذه الاستراتيجيات ويؤشر خصوصياتها ، وقد شكل غياب هذا الإطار النظري دافعا أساسيا لقيام هذا البحث، فالأطروحات السابقة التي تناولتها لم تبلور أطر واضحة بل أتسمت بالعمومية وتداخل المفاهيم، وبدأت تظهر ممارسات لاستنساخ الحلول وتكرارها.

ومن بين الفرص التي يقدمها تعزيز الأفكار والمفاهيم الجديدة في المنجزات العلمية والفلسفية والجمالية للمشهد العالمي الجديد – تحدي فكر الألفية الجديدة للتصورات التقليدية التاريخية ، الذي يمثل فرصة واسعة للدخول في تكامل بين كل من الوعي الاجتماعي والنتاج الإبداعي الفكري ، على أن كل الحركات الفكرية تتطلب عقدا من الزمان أو نحو ذلك لكي تتبلور في عقول بلدان العالم الثالث ، ومنها بلدان الوطن العربي ، الأمر الذي يتطلب من صناع القرار في إدارة المدن العربية وعيا عميقا بهذه الاتجاهات الرئيسية ليتمكنوا من الإحاطة بالتغيرات الفعالة في المفاهيم ذات العلاقة بالتنمية المستدامة، وأن تكون في موقع الريادة فيما يتعلق بادراك مشاكلها الخاصة بالإنماء طويل المدى وتحويلها إلى فرص حقيقية ، واستراتيجيات خطط تنمية متكاملة تبشر بإمكانية، أن تكون محددة للخطى من زاوية تنظيم المشروعات المشتركة، من الناحية العلمية والمهنية والاجتماعية والاقتصادية ، وأن تتعامل بنفس الكفاية مع مسائل الهوية الجمالية والثقافية ، باعتبار قضية الهوية الثقافية تنطوي على أهمية بالغة لأنها تصل إحساسنا المتأصل باليقين الاجتماعي الشخصي، وبالطمأنينة الفكرية والسلام الداخلي فيما يتصل بالمكان والزمان ، وأن لب القضية الكامنة لن يمكن الوصول إليه ، طالما ظلت محصورة في وضع الإنسانية في إطار منظور ثقافي محدد أو أخر ، إذ أن الأمر يستلزم أن تفهم من خلال بعد أكثر اتساعا وكونية ، وفي الوقت الذي تتطلب فيه الأزمات البيئية للعالم تخطيطا بيئيا واسع النطاق والتأثير ، فأن المسائل الجذرية يلزم أيضا أن تتعامل معها الإنسانية على مستوى أكثر توحدا وتساميا وارتباطا بوحدة مصير النوع

الإنساني ، وأن تتكامل متخطية أيضا القيود الثقافية والتاريخية ، ومن ثم ستكون هناك حاجة لطرح " رؤى مشتركة " للمستقبل ، إذ ا ما أريد للفرص الكبيرة وللقيود التي تواجه عالمينا العربي أن تعالج بنجاح .وفيما يلي نوصي :

- العمل على تطوير النظرة الشمولية إلى العوامل والمتغيرات الجذرية، بأسلوب تطوير النشاط وصياغة الفكر وتحويله إلى مادة ملموسة، وبناء القاعدة الاقتصادية القادرة على تأمين موارد متجددة محلية ومتطورة وأنظمة بنائية حديثة.
- الاعتماد علي خطة بيئية حضرية تتميز بمعالجات متطلبات المجتمع الحضري العمرانية والاجتماعية والاقتصادية والجمالية، وصهرها تدريجيا في نظام متماسك، وفق عملية تنفيذية مرنة وديناميكية مستمرة على الدوام في مستوى معاصر يتوافق مع الظروف الحياتية المتغيرة.
- تحرير الإنسان العربي وتحرير قدراته المبدعة والمشاركة بصفة أساسية في عملية التنمية والتمتع بثمار التنمية .
- تسريع التنمية الشاملة المتسمة بتحقيق أكبر قدر من الاعتماد القومي علي الذات والمحققة أكبر قدر من التناسب بين القطاعات والأقاليم والملبية للحاجات الأساسية المتنامية والمتطورة.
- إقامة نظام اقتصادي عربي جديد يتسم بالتكامل المحقق للتنمية الشاملة ، ويمثل نمطا من تقسيم العمل داخل الوطن العربي يحقق التحرر والتطور لأقطار الوطن العربي ، مساهما بذلك في إقامة النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يستهدف إزالة التبعية وإيقاف استنزاف موارد العالم العربي وإقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعادلة.

7- المراجع:

1. الكبسي،فلاح صباح- "التصميم الحضري- مبادئ وتكنولوجيا" مركز عبادي للدراسات والنشر صنعاء 1998م
2. الفرحان، يحي عيسى، وآخرون - جغرافيا العمران. منشورات جامعة القدس المفتوحة – الطبعة الأولى 1996 عمان – الأردن
3. سياسات واستراتيجيات وقضايا التنمية المستدامة، تقرير حالة سكان العالم 1996م –صندوق أللأمم المتحدة للسكان UNFPA .
4. العواضي، علي مكرد محمد – العولمة وثقافة الجيل القادم. مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر. الطبعة الأولى أغسطس 2001 صنعاء
5. الدجاني، برهان – على طريق العمران، مجلة العمران العربي، العدد الأول شباط1993 بيروت- لبنان
6. الحيدري، علي – التصميم الحضري، الهيكل والدراسات الميدانية- مكتبة مدبولي 2002
7. كاكو، ميتشيو- رؤى المستقبلية- كيف سيغير العالم حياتنا في القرن الواحد والعشرين. عالم المعرفة- 270صفحة- .الكويت، يونيو 2001.
8. بكري، بها – المدينة العربية على مشارف القرن 21 ، عصر المدن العدد (2) المجلد (3) يونيو 1995.
9. أحمد، إبراهيم – عمارة الواجهة المائية في الخليج – عالم الفكر المجلد (27) العدد (2) أكتوبر/ دبسيمبر 1998 الكويت.
10. السكيت، خالد – تطوير الإحياء السكنية في السعودية السنة (21) العدد (130) يونيو 2001
11. جبوري، سعد الله – المجريات العمرانية بدمشق ، مجلة جامعة دمشق المجلد (17 العدد (2) 2001.
12. مدن المغرب العربي – مجلة العواصم والمدن الإسلامية العدد (30) يناير 2001.
13. السكيت: المرجع السابق

14. الإستراتيجية التنموية لمدينة عدن – برنامج تطوير مدن المواني اليمنية 2005
15. إستراتيجية تنمية المدن ومعايير " تحالف المدن " ورشة عمل إطلاق إستراتيجية تنمية مدينة صنعاء 17 سبتمبر 2005م